المصطلح التداولي وبعده المنطقيفي فكر طه عبد الرحمان _ مصطلح اللّزوم أنموذجا_

الطالبة: لزرقي ياقوتة
Lazrouki234@gmail.com
جامعة البليدة 2
إشراف الدّكتور: عمر بوقمرة _جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف_

الملخّص:

يسعى هذا المقال في جوهره إلى الوقوف على مصطلح مهم من المصطلحات التّداوليّة، ويتعلق الأمر بـ"اللّزوم**Présupposition**" لدى الدّكتور طه عبد الرحمان، وهو فيلسوف مغربي اشتغل طويلا على القضايا المنطقيّة واتّخذ من التّحليل اللّغوي آلية لمعالجتها، ولعلّ هذا ما جلب انتباهه أكثر إلى القضايا اللّسانية، وبخاصّة ما تعلّق منها بالتّداوليّة، فكان من بين المفكّرين العرب الأوائل الذين حاولوا التّعريف بالفكر التّداولي وتأصيله في الثّقافة العربيّة.

الكلمات المفتاحية: المصطلح؛ التداولية.

Abstract:

This article seeks to examine the termpragmaticwhen Dr. Taha Abdel Rahman, a Maroccan philosopher whoworked on the issues of logicbased on linguistic analysis, wasamong the first Arabe who looked at pragmatic.

keywords: *term ; pragmatics.*

أولا_ التعريف بالدّكتور طه عبد الرحمان:

1_ نشأته:

ولد طه عبد الرحمان في مدينة مغربيّة تدعى جديدة سنة 1944م، تلقى تعليمه في البداية على يد والده الذي ورّثه تكوينا تقليديا أصيلا مكّنه من الاطّلاع على مداخل العلوم الشّرعيّة إلى حين التحاقه بالمدرسة العصريّة، التي تدرّج في أقسامها الابتدائيّة والإعداديّة والثّانويّة، كما حصل على جائزة في الفلسفة والتحق بالمدرسة العليا للأساتذة بجامعة السوربون بفرنسا والتي حصل منها على درجة الدكتوراه سنة 1985م. حيث كان منفتحا على النّظريات المعرفيّة الجديدة بحكم ما تلقّاه من تكوين في فرنسا ممّا أسهم في بلورة أبحاثه[1].

2_ ميوله اللّغوي:

قد يرجع اهتمام طه عبد الرحمان باللّغة إلى ما حصل من تطورات في الفكر والفلسفة الغربيين في القرن العشرين إذ كان من أبرز ما قام به هو الانتقال من التّفكير بواسطة اللّغة إلى التّفكير في اللّغة بحدّ ذاتها فاتّخذ بذلك من التّحليل اللّغوي أداة مهمّة لحلّ المعضلات الفلسفيّة والمنطقيّة[2]، ويكمن اهتمام طه عبد الرحمان باللّغة "في كونه يؤمن بأنّ اللّغة مؤسسة اجتماعيّة وأنها تشحن خزّانا ثقافيا وقيميا يشكّل مجالها التّداولي الذي تتفاعل بواسطته مع العالم الخارجي"[3].

وعليه فقد كان طه عبد الرّحمان منفتحا على الثّقافة الغربيّة، مواكبا لما يحدث فيها من تطورات، وخاصّة اللّغة التي عرفت بروز جملة من النّظريات المعرفيّة التي غيّرت من نظرة الباحثين وطرق مكاشفتهم لقضاياها.

ثانيا_ المجال المفهومي للتداوليّة لدى طه عبد الرّحمان:

ونذهب في اختيارنا لمصطلح "المجال المفهومي" بدلا من مصطلح "التعريف" إلى ما ذهب إليه خليفة بوجادي على أنّ "التّداوليّة في حدّ ذاتها لا تنحصر في مجال معيّن فتكتسب تعريفا محدّدا، ولكن بتعدّد مجالاتها، وامتداد اهتماماتها، اكتسبت تعدد مفاهيمها ولذلك فإنّ تعبير (المجال المفهومي) سيكون مقاربا بشكل ما لاتساع دلالتها وموحيا، من ناحيّة أخرى بهذا الاتساع والامتداد"[4].

خاصّة وأنه عندما ننظر إلى التّداوليّة عن قرب "ندرك أنّها تمتح من تقاليد شتّى، تضرب بجذور عميقة في البلاغة، وعلم النّفس، وفلسفة القانون، إلى جانب تخصّصات أخرى"[5]، وحتّى عند النّظر في الآليات التداوليّة نجدها نابعة من تيارات مختلفة، فنجد نظرية الأعمال اللّغوية التي نشأت في ضوء الفلسفة التّحليليّة، ونجد نظريّة المحادثة النابعة من فلسفة بولغرايس**Paul Grise**، ونظريّة الملائمة التي تبلورت ضمن علم النّفس المعرفي[6].

وعليه فالتّداوليّة لم تخرج من رحم الأبحاث اللّغوية فقط؛ وإنّما تمتد جذورها في العديد من الحقول المعرفيّة، ولذلك تعدّ من بين العلوم البينيّة التي تعتمد على أكثر من حقل لحلّ إشكالاتها المعقّدة.

أ_ لغة:

تحدّث طه عبد الرّحمان عن المفهوم اللّغوي لمصطلح التّداولية المأخوذ من الفعل تداول قائلا: "تداول الناس كذا بينهم يفيد معنى تناقله الناس وأداروه بينهم ومن المعروف أيضا أنّ مفهوم النّقل والدّوران مستعملان في نطاق اللّغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التّجربة المحسوسة، فيقال نقل الكلام عن قائله بمعنى رواه عنه، ويقال دار على الألسن بمعنى جرى عليها... فالنّقل والدّوران يدلان في استخدامهما التّجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين...، فيكون التّداول جامعا بين اثنين هما: التواصل والتفاعل فمقتضى التّداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل"[7].

وهذا التّعريف اللّغوي الذي قدمه طه عبد الرحمان ليس ببعيد عن التّعريفات الموجودة في المعجمات اللّغويّة والتي مدار الفعل "تداول" فيها هو التّحول والتّناقل[8].

ب_ اصطلاحا:

تحدّث طه عبد الرّحمان عن مصطلح التّداوليّة بصفة مطوّلة وذلك في كتابيه "تجديد المنهج في تقويم التّراث" و"أصول الحوار"، ويقصد به "كلّ المقتضيات العقدية والمعرفيّة واللّغويّة _القريب منها والبعيد_ المشتركة بين المتكلّم والمخاطب والمقوِمة لاستعمال المتكلّملقول من الأقوال بوجه من الوجوه"[9] وهو بذلك "وصف لكلّ ما كان مظهرا من مظاهر التواصل والتّفاعل "[10].

كما لا يفوتنا في هذا المقام التنبيه إلى أنّ طه عبد الرحمان هو من وضع مصطلح التّداوليّة في مقابل المصطلح الأجنبي **Pragmatique**،يقول في ذلك: "إني وضعت هذا المصطلح منذ سنة(1970) في مقابل(Pragmatique) ولو أنّ التّداوليين الغربيين علموا بوجود هذه اللّفظة في العربيّة لفضلوها على لفظة(Pragmatique) لسبب واحد، وهو أنّها توفي بالمقصود من علم التّداول، فلفظة التّداول تفيد في العلم الحديث الممارسة...وتفيد أيضا التّفاعل في التّخاطب"[11].

وقد تبعه في استخدامه لهذا المصطلح جملة من الباحثين منهم: سعيد علوش سنة 1986 في ترجمته لكتاب: المقاربة التّداوليّة لفرانسوازأرمينيكو، وعبد القادر قنيني سنة 2000 في كتاب النص والسياق، وسيف الدين دغموش ومحمد الشيباني سنة 2003 في كتاب التداوليّة اليوم علم جديد، ومنذر عياشي سنة 2007 في القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان.

ثالثا_ مصطلح اللّزوم لدى طه عبد الرحمان:

1_ مصطلح اللّزوم في المعجمات المتخصّصة:

لقد ظهر مفهوم اللّزوم أو ما يعرف بالاستلزام الحواري مع غرايس**Grice** عندما دعا إلى الاهتمام بكل الأبعاد المؤسّسة لعمليّة التّخاطب، ذلك أنّ التّأويل الدلالي للعبارات في اللّغة العربيّة يعدّ ناقصا إذا اعتُمِد على ظاهرها فقط، وإنّما هناك معايير أخرى لابد من النّظر فيها. وهي:[12]

_ معنى الجملة المتلفّظ بها من قبل المتكلّم وعلاقته بالمستمع.

_ المقام الذي قيلت فيه تلك الجملة.

_ مبدأ التّعاون*(Principe de coopération).

وعليه فالاستلزام هو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل إنّه شيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا مما تعنيه الجملة بصورة حرفيّة[13]،ومعنى ذلك أنّ "أنّ التّأويل الدلالي الكافي في الكثير من الجمل يصبح متعذّرا إذا تم الاقتصار فيه فقط على المعطيات الظاهرة. الأمر الذي يتطلّب تأويلا دلاليا آخر، ومن ثمّة يتم الانتقال من المعنى الصّريح إلى معنى غير مصرح به (مستلزم حواريا)"[14]، ذلك أنّ معنى العديد من الجمل لا يظهر في صيغها الصّوريّة وبالتّالي لا يمكن الوصول إليه دون النّظر في مقامات إنجازها، وخير مثال على ذلك هو كتابنا المقدّس القرآن الكريم الذي نزلت معظم آياته مرتبطة بمقامات معيّنة.

كما يميّز غرايس بين نوعين من الاستلزام: الاستلزام الاتّفاقي convetionalImplicature ، والاستلزام التّخاطبيconversationalImplicature، فأمّا الأول فيكون نتيجة لاتّفاق معاني الكلمات المكوّنة للجملة أو الخطاب، ومثال ذلك التّعبير "ومن ثمّ" في جملة: "أحمد مريض، ومن ثمّ يتعيّن عليه أن يستريح" فلا يتطلب فهمه استدلالا عقليا، وأمّا الثاني فهو يعتمد على السياق التّخاطبي أي المقام والملابسات الخارجيّة التي تتحكم بالعملية الكلاميّة[15].

إذن، فاللّزوم "يقدّم تفسيرا صريحا لقدرة المتكلّم على أن يعني أكثر مما يقول بالفعل، أي لأكثر مما تؤدّيه العبارات المستعملة، فاستعمال جملة: "ناولني الكتاب من فضلك" على سبيل المثال، المنجزة في مقام محدّد يخرج معناها من الطّلب(الأمر) إلى معنى الالتماس، وهو ما تفيده القرينة من فضلك"[16].

وقد عرف مصطلح اللّزوم أو Présupposition ترجمات مختلفة في المعجمات المختصّة لابد من الوقوف عليها:

1_ المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّة الصّادر عن مكتب تنسيق التّعريب: ترجمه باللّزوم[17].

2_ معجم المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب لدومينيك مانغونو وترجمة محمد يحياتن: ترجمه بالافتراض المسبق[18].

3_ معجم المصطلحات الألسنيّة لمبارك مبارك: ترجمه بالتّضمين والافتراض[19].

3_ معجم المصطلحات اللّسانيّة لعبد القادر الفاسي الفهري: ترجمه بالتّضمُّن[20].

كما عرف ترجمات أخرى لدى الباحثين المختصّين منهم: صابر الحباشة: الذي ترجمه بالمقتضى[21]، وعبد القادر قنيبي الذي ترجمه بالاقتضاء[22]. هذا الأخير الذي اعتُبِر المصطلح الملائم[23] للمقابل الأجنبي Présupposition.

2_ مصطلح اللّزوم لدى طه عبد الرّحمان:

تحدّث طه عبد الرّحمان عن مصطلح اللّزوم بصفة مطوّلة في كتابه الموسوم بـ"اللّسان والميزان والتّكوثر العقلي"، ولدى اطّلاعنا على ما أورده في هذا الصّدد وجدنا فيه تقاطعا كبيرا مع ما أقرّه الباحثون في اللّسانيات التّداولية الحديثة إن لم يكن قد زاد عليهم في ذلك من خلال شروحاته المستفيضة التي تخدم الأبحاث اللّغويّة على الرّغم من طابعها المنطقي.

أ_ تعريفه لمصطلح اللّزوم:

اللّزوم لدى طه عبد الرّحمان" يفيد معنى "الانتقال" إذ نقول: "لزم شيء من شيء" أي تولّد منه بنقلة مخصوصة؛ كما يستعمل بصدد "الأقوال" فيقال: "لزم عن قوله كذا"، ويسمّى القول الذي لزم منه قول آخر بـ "الملزوم" ويسمّى القول الآخر بـ "اللّازم"؛ ويفيد اللّزوم كذلك معنى "الاقتضاء" الذي يتضمّن مدلول "الطّلب" فإذا لزم شيء من شيء فقد اقتضاه هذا الشّيء وطلبه"[24]. ثمّ يواصل شرحه للمفهوم قائلا: "وقد نحتاج إلى التّفريق في معنى اللّزوم بين عمليّة "الانتقال" وبين حاصل هذه العمليّة...أي الأثر الذي يصاحب مختلف أطوار هذه العمليّة، ابتداء وانتهاء؛ أمّا عمليّة الانتقال، فقد اشتقّ لها لفظ **الاستلزام**"[25].

نستنتج من القول السابق عدّة أشياء نجملها في النقاط أدناه:

_ يشير طه عبد الرّحمان بشكل واضح إلى مرادف آخر لمصطلح اللّزوم وهو "الاقتضاء" وهو مصطلح تراثي بامتياز يعبّر عن أصالة هذا الرّجل وتعمّقه في المعجم اللّغوي للعربيّة وكذا قدرته على الانتقاء منه ما يقابل به المصطلحات الوافدة.

_ يشير في آخر القول أيضا إلى مرادف آخر لمصطلح اللّزوم مشتق منه هو مصطلح "الاستلزام" الذي تداولته الأقلام مؤخّرا أكثر من غيره.

ب_ ضروب اللّزوم:

يقول طه عبد الرّحمان: "وقد نميّز في القوة اللّزوميّة للقول الطّبيعي الواحد بين ضروب متنوّعة من الاستلزامات، نذكر منها ما يأتي:

أ_ الاستلزامات المتولّدة من معاني المفردات التي يتركّب منها هذا القول.

ب_ الاستلزامات المتولّدة منالبنية الدلاليّة لهذا القول.

ج_ الاستلزامات المتولدة من سياق هذا القول ومن المبادئ العامة للتّخاطب"[26].

وفي هذا التّقسيم نجد طه عبد الرّحمان يستند إلى معيارين اثنين، الأول هو الدلالة المجرّدة من المقام أو السياق، وهو ما تمثله الاستلزامات التي تتعلّق بالبنية الدلاليّة للقول وكذا معاني المفردات المكوّنة له، والثّاني هو الدّلالة المقيّدة بالمقام أو السياق، ويتجلّى ذلك في الاستلزامات التي تتعلق بالبنية الاستعماليّة أو ما يعرف لدينا بالبنية التداوليّة للقول[27].

ومن بين الأمور التي تحدّث عنها طه عبد الرّحمان فيما يتعلّق بمصطلح اللّزوم ما عرف لديه بقانون الاختصار وقانون حفظ المقتضى، يقول: "يبدو أنّه لابد في التّعرف على اقتضاءات القول من اتّباع قانونين تخاطبيين اثنين، وهما "قانون الاختصار" و"قانون حفظ المقتضى"[28].فأما قانون الاختصار فيقضي بأن يضمر الملقي في كلامه ما دلت عليه القرائن، المقاليّة أو المقاميّة، ولا يخفى علينا أنّ من مميزات اللّسان العربي الإيجاز والاختصار وطي المعارف المشتركة طيّا، والاعتماد في ذلك على قدرة المتلقي في فهم ما أُضمر من الكلام واستحضاره للأدلة السياقيّة، وحتّى في ابتكارها من عنده إذا ما دعت الحاجة لذلك، وأمّا عن قانون حفظ المقتضى فهو يوجب بقاء المقتضى محفوظا في القول مهما تقلّبت عليه أساليب الكلام من خبر وإنشاء، إيجابا كانت أو سلبا[29].

ج_ مثال طه عبد الرحمان عن اللّزوم وتطبيقاته عليه:

المثال: [تصدّق عني بزرعك بألف درهم]

وهو مثال أصولي في اللّزوم يقول طه عبد الرحمان: "المقصود الذي سيق له هذا القول هو تكليف المخاطب بالصّدقة على الفقراء من زرعه، إلّا أن هذا التّكليف بالصّدقة يوجب أن يكون هذا الزرع في ملك المتكلّم، وحتّى تنتقل إليه هذه الملكيّة فإنّه يحتاج إلى أن يبتاع من المخاطب زرعه فحينئذ يعدّ معنى "طلب التّملك بالمعاملة" في منزلة الاقتضاء"[30]،

أ_ بعد تطبيق قانون الاختصار على هذا المثال نتحصّل على جملة من الإضمارات التّداوليّة، الناتجة عن مقامات الكلام وسياقاته؛ ومن بينها:[31]

(1_أ)_ أنّ المتكلّم يخاطب المستمع في حضوره،

(1_ب)_ أنّ هناك علاقة تعارف تجمع بينهما،

(1_ج)_ أنّ هناك طرقا مخصوصة في التّعامل بينهما،

(1_د)_ أنّ التّصدّق فعل محمود،

(1_هـ)_ أنّ التّوكيل في التّصدّق عمل مشروع.

ب_ فيما يمكّننا قانون حفظ المقتضى من التّحقق من الصفة الاقتضائيّة لهذه المجموعة من الإضمارات بنوعيها: التّداولي والدّلالي؛ ويظهر ذلك في عدم تأثّرها بمختلف التّحويلات الأسلوبيّة التي نجريها على المثال [1] ومن بينها:[32]

(2)_ لا تتصدّق عني بزرعك بألف درهم [نهي]

(3)_ تصدّقت عني بزرعك بألف درهم [خبر مثبت]

(4)_ لم تتصدّق عني بزرعك بألف درهم [خبر منفي]

(5)_ هل تتصدّق عني بزرعك بألف درهم [استفهام]

(6)_ ما أعجلك بالتّصدّق عني بزرعك بألف درهم [تعجّب]

(7)_ يا ليتك تتصدّق عني بزرعك بألف درهم [تمنّ]

يقول طه عبد الرّحمان: فإذا نظرنا في الصّيغة الاستفهاميّة (5) وقابلنا بينها وبين باقي المضمرات يبدو وكأنّها تقوم مقام الصّيغة الجامعة، اذ يجتمع فيها ما تفرّق في غيرها وانطوى تحتها ما ظهر في غيرها، فتستلزم بذلك أن يكون الجواب عليها بـ"نعم" أو "لا"، وعليه وجب أن يكون لها ما للجمل (3) و(4)، أمّا صيغتي التّعجّب والتّمني فالظّاهر أنّ للأولى من الاقتضاءات ما تدخل فيه اقتضاءات الخبر المنفي (4) ولما كانت اقتضاءات الخبر موجبا كان أو سالبا، متضمّنة في الاستفهام جاز لنا بطريقة التّعديّة، الاستغناء في فحص الاقتضاء بـ (5) عن (6) و(7)، ونكون بذلك قد اكتفينا بالجملة الاستفهاميّة في التّدليل على بقاء المقتضى.

وكذلك الأمر إذا قابلنا القولين (1) و(5)، يقول: يتبيّن لنا أنّ فئة المضمرات التّداوليّة الثّابتة في (1) تظلّ محفوظة في (5) فعلى الرّغم من التبديل الذي تحدثه أداة الاستفهام "هل" فإنّ معنى التّخاطب المباشر بين المتكلّم والسّامع ما تزال قائمة في (5) فهو بذلك يفيد معنى الطّلب أيضا إلا أنّ الطّلب هنا للقول وليس للفعل كما في (1)[33].

---

[1]- ينظر: إبراهيم مشروح، طه عبد الرّحمان قراءة في مشروعه الفكري، مركز الحضارة لتنميّة الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص28.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص60.

[3]- المرجع نفسه، ص72.

[4]- خليفة بوجادي، التفكير اللّغوي التّداولي عند العرب_ مصادره ومجالاته، جامعة سطيف 2، الجزائر، ص4.

[5]- بريجيت نرليش ودافيد د .كلارك، التّداوليات قبل أوستين: واقع أم تهيّؤات؟، تر: حافظ إسماعيل علوي، تساؤلات التّداوليات وتحليل الخطاب، دار كنوز المعرفة للنشر والتّوزيع، عمان، ط1، 2016م، ص09.

[6]- ينظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص17، وينظر: خليفة بوجادي، في اللّسانيات التّداوليّة مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص63.

[7]- طه عبد الرّحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 1993م، ص244

[8]- ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1991، ج2، ص314، وينظر: أبو القاسم الزمخشري، أساس البلاغة، تح: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة للطّباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982، ص139.

[9]- أصول الحواروتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص28.

[10]- طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص244.

[11]- طه عبد الرحمان، الدالياتوالتّداوليات، البحث اللّساني والسيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بالرّباط، جامعة محمّد الخامس، المغرب، ط1، 1984، ص299.

[12]- ينظر :

*- **مبدأ التّعاون:** هو مبدأ أقرّه غرايس يكون بين المتكلّم والمخاطب بغية تحقيق الهدف المرجو من للخطاب وقد يكون هذا الهدف محدّدا قبل دخولهما في عمليّة التّخاطب أو يحصا تحديده أثناء هذه العمليّة، وقد وسّع غرايس مبدأ التّعاون إلى مجموعة من القواعد وُسمت بالقواعد التّخاطبيّةMaximes conversational وهي:

1_ مبدأ الكم quantity: وتحتوي على قاعدتين:

_ أن تكون مساهمتك على قدر المعلومات المطلوبة منك، وفق أهداف التّبادل الحواري الراهن،

_ أن لا تتوفر مساهمتك على أكثر مما هو مطلوب منك.

2_ مقولة الكيف quality: صدق مساهمتك بأن:

_ لا تقل ما تعتقد أنه كاذب،

_ لا تقل ما تفتقر فيه إلى دليل.

3_ مقولة الإضافة والملائمة Relation: بجعل مساهمتك في الحوار المتبادل واردة.

4_ مقولة الصّيغة أو الجملة Manner: بالتّركيز على الوضوح عن طريق:

_ الابتعاد عن الإبهام

_ تجنب الغموض

_ الإيجاز

_ المنهجية والتنظيم. ينظر: صلاح إسماعيل، نظريّة المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعوديّة، القاهرة، دط،2005م ص87-88.

[13]- صلاح إسماعيل، نظريّة المعنى في فلسفة بول جرايس، ، ص78.

[14]- العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، منشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2011، ص18.

[15]- ينظر : صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، ص80.

[16]- عادل فاخوري، الاقتضاء في التداول اللّساني، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد2، مج:20، 1989، ص141-142.

[17]- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد للسانيّة، ص 118.

[18]- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص105.

[19]-مباركمبارك، معجم المصطلحات الألسنيّة، دار الفكر اللّبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1995، ص236.

[20]- عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللّسانيّة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص262.

[21]- فيليب بلانشيه، التّداوليّة من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط1، 2007، ص207.

[22]- فان ديك، النص والسّياق استقصاء البحث في البحث الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، بيروت، دط، 2000، ص 342.

[23]- مختار درقاوي، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التّعريف في الدرس اللّساني الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 22.

[24]- طه عبد الرّحمان، اللّسان والميزان، ص88.

[25]- طه عبد الرحمان، اللّسان والميزان، ص88.

[26]- طه عبد الرحمان، اللّسان والميزان، ص .90

[27]- ينظر: طه عبد الرحمان، اللّسان والميزان، ص 101.

[28]- طه عبد الرحمان، اللّسان والميزان، ص111_112_113

[29]- ينظر: طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص112.

[30]- طه عبد الرّحمان، اللّسان والميزان، ص 112.

[31]- ينظر : طه عبد الرحمان، اللّسان والميزان، ص113.

[32]- ينظر : طه عبد الرحمان، اللّسان والميزان، ص114.

[33]- ينظر: طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص115.